وعلى بلدهم فلسطين. ووجدوا انفسهم مدفوعين للارتقاء بنضالهم حفاظاً على الطابع العربي لبلدهم، فجاءت الثورة «بمثابة محاولة اخيرة، من قبل عرب فلسطين، للحفاظ على طابع البلد العربي...» (ص ٣٢٥). وقد تناول المؤلف عوامل عربية ودولية، في تمهيده لنشوب الثورة التي وجهت، في الاساس، ضد القوات البريطانية ومنشآتها، واتخذت اشكالاً متعددة: عصيان مدني، واضراب عام (استمر ستة شهور)، وكفاح مسلح.

اخذت فكرة الكفاح المسلح تبرز وتتجسد على الارض قبل اندلاع الثورة بعامين. فبالاضافة الى خلايا القسام الثورية، اقيم تنظيم سري العام ١٩٣٤ يحمل اسم «الجهاد المقدس» برئاسة عبدالقادر الحسيني، وتمكن هذا التنظيم، خلال العام ذاته، من اقامة ٤٧ خلية. ومع اندلاع الثورة، ازدادت اعداد الخلايا بانضمام مجموعات وتنظيمات اليه، وأخذ الريف الفلسطيني يحتضن هذه الخلايا ويرفدها بعناصره المسلحة التي شرعت تنشط بعملياتها النضالية من خلال الكفاح المسلح، طوال ثلاثة اعوام، في حالة مد وجزر، في حين كان المجتمع المديني يساهم في التظاهرات والاحتجاجات والاضرابات وايواء المقاتلين.

رافق هذه الحالة محاولة القيادة الفلسطينية، المنبثقة من الشريحة العليا في المجتمع الفلسطيني، الارتقاء الى حالة النهوض الوطني العارمة هذه، لتوجيهها وقيادتها. فتشكلت «اللجنة العربية العليا» برئاسة الحاج أمين الحسيني وعضوية قادة الاحزاب الفلسطينية. وأصدرت اللجنة بياناً سياسياً دعت فيه الى «الاستمرار على الاضراب الى ان تبدل الحكومة سياستها المتبعة في فلسطين، تبديلاً أساسياً، تظهر بوادره في وقف الهجرة اليهودية... ومنع انتقال الاراضي العربية الى اليهود... وانشاء حكومة فلسطينية مسؤولة امام مجلس نيابي». ويلاحظ المؤلف ان الشعب الفلسطيني «... راح يدفع اللجنة العربية العليا اكثر مما كانت اللجنة تدفعه» (ص ٣٣٠)، لينتقل الى المواجهة البريطانية المتسمة بالشراسة والوحشية ضد المواطنين العرب عامة، من خلال حملات التفتيش التي كانت تقوم بها والتي يتخللها، عادة، «ضرب السكان وتكسير الخزائن وتحطيم الاواني وبعثرة الأثاث والثياب والمؤن واختلاس النقود والحلي» الى جانب العقوبات الجماعية المفروضة على المدن والقرى، ومن بينها الغرامات الجماعية الباهظة، وجبايتها بقسوة (ص ٣٣٢). وعلى الرغم من ذلك، استمر النضال الفلسطيني في اشكاله المختلفة. ولم يتوقف الاضراب العام الا بعد مضي نصف عام، نتيجة وساطات عربية، وباتفاق مسبق مع اللجنة العربية العليا (ص ٣٣٦).

وكان من نتيجة احتدام الصراع ان طرحت بريطانيا العام ١٩٣٧ مشروعاً لتقسيم فلسطين، عرف بمشروع لجنة بل، اقترح، بموجبه، انهاء الانتداب البريطاني وتقسيم فلسطين واقامة دولتين، عربية ويهودية، فيها (انظر خارطة التقسيم، ص ٣٤١) مع بقاء الانتداب البريطاني على اجزاء معينة. وهذا ما كان يخشاه، ويتحسب من حدوثه، الفلسطينيون، بفئاتهم واحزابهم كافة. لذا، فقد اعربت اللجنة العربية العليا عن رفضها لمشروع التقسيم في بيانات عدة؛ وكبدل من ذلك، طالبت بانهاء الانتداب، واقامة دولة فلسطينية مستقلة مرتبطة بمعاهدة مع بريطانيا، أسوة بعدد من الدول العربية، وانهاء مشروع «الوطن القومي اليهودي» و«الحفاظ على كافة الحقوق المشروعة للسكان اليهود وباقي الاقليات في فلسطين» (ص ٣٤٨).

وفي ما يتعلق بالموقف الصهيوني، فقد عالج المؤلف مواقف مختلف التيارات والاحزاب الصهيونية من مشروع التقسيم. وعلى الرغم من المعارضة الواسعة لهذا المشروع، الا ان الكاتب لاحظ ميل عدد من الزعماء الصهيونيين، والذين حددهم بـ « الكبار الثلاثة»، حاييم وايزمان ودافيد بن غوريون وموشي شاريت، لمشروع التقسيم «بصورة اوبأخرى» (ص ٣٤٣)، لكونه يطرح امكانية اقامة دولة يهودية، في الوقت الذي لم يكن معظم قادة الحركة الصهيونية يتحدثون عن دولة، وانما عن «وطن قومي». وباستثناء موقف «الكبار الثلاثة»، نجد ان المشروع حظي بمعارضة واسعة من قبل التيارات الصهيونية. فقد تصدى له كل من التيار التصحيحي والتيار اليساري في جناح الحركة العمالية بزعامة هاشومير هاتسعير، وكذلك عدد من زعماء حزب مباي وعلى رأسهم غولده مئير وبيرل كاتسنلسون، والتيار الصهيوني الديني بزعامة المزراحي، الى جانب تيارات اخرى صغيرة.

ومن اجل التوفيق بين الميل الى القبول وبين المعارضة الواسعة، يذكر المؤلف ان اللجنة التنفيذية الصهيونية اتخذت قراراً ذا شقين «قضى أولهما، الموجه الى الخارج، بمعارضة أية محاولة لتقليص حدود الوطن القومي اليهودي، ان تم ذلك بواسطة التقسيم، او نظام الكانتونات او أية طريقة اخرى؛ اما الشق الآخر من القرار،